



تنفيذ



# آلية التنسيق للعاملين على أجندة المرأة

## السلام والأمن في العراق

تقرير ملخص

منظمة تمكين المرأة

2024

## معلومات أساسية

منظمة تمكين المرأة (WEO) نفذت مشروع "آلية التنسيق لأجندة المرأة والسلام والأمن في العراق" بين عامي 2021 و2024 بدعم من برنامج "تعزيز مشاركة المرأة في عملية التأهيل والسلام في العراق" التابع للوكالة الألمانية للتعاون الدولي (SPW) (GIZ) GmbH نيابة عن الحكومة الألمانية، بهدف إنشاء آلية تنسيق بين الجهات الفاعلة في مجال المرأة والسلام والأمن على مختلف المستويات لتعزيز الجهود وتحسين رصد تنفيذ أجندة المرأة والسلام والأمن في العراق. تم إطلاق أجندة المرأة والسلام والأمن بالاعتماد على قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1325 في عام 2000. ويركز محتواه على حقيقة ان الناس يتأثرون بشكل مختلف بالنزاع ولهم الحق في التأثير على القرارات التي تمس حياتهم. تقرر أجندة المرأة والسلام والأمن بأن اشراك الأشخاص الأكثر تضررا في عملية صنع القرار يؤدي الى نتائج أفضل بشكل عام. لا تزال المرأة ممثلة تمثيلا ناقصا الى حد كبير في عمليات صنع القرار بشأن السلام والأمن، مما زاد من تهميشها. تسعى أجندة المرأة والسلام والأمن الى ضمان المشاركة النشطة والهادفة للمرأة في جميع آليات ومؤسسات منع الصراع وتعميم منظور المساواة في جميع أنشطة واستراتيجيات الأمن والسلام. بعد 24 عاما نحتاج الى أجندة المرأة والسلام والأمن المناسبة لغرض معالجة الأزمات مثل كوفيد-19 والتغير المناخي والعنف ضد النساء والفتيات بالإضافة الى تحديات السلام والأمن الأخرى.

## الأهداف:

**هدف المشروع:** إنشاء آلية تنسيق بين الجهات الفاعلة في مجال المرأة والسلام والأمن على مختلف المستويات لتعزيز الجهود وتحسين رصد تنفيذ أجندة المرأة والسلام والأمن في العراق.

### الغرض الرئيسي من المشروع:

- تعزيز آلية التنسيق بين الجهات الفاعلة على أجندة المرأة والسلام والأمن في العراق، وتوحيد الجهود والدعم، وتجنب، وسد الثغرات، والوصول إلى الفرص.
- تقديم آلية التنسيق التي ستكون بمثابة منصة للعمل على أجندة المرأة والسلام والأمن.
- متابعة المعلومات والمشاريع والبيانات المتوفرة المتعلقة بتنفيذ أجندة المرأة والسلام والأمن.
- الدعوة لمزيد من البرامج وكذلك وضع وتعديل السياسات المتعلقة بحماية ومشاركة المرأة في عمليات صنع السلام.

### الغرض الرئيسي من الاجتماعات:

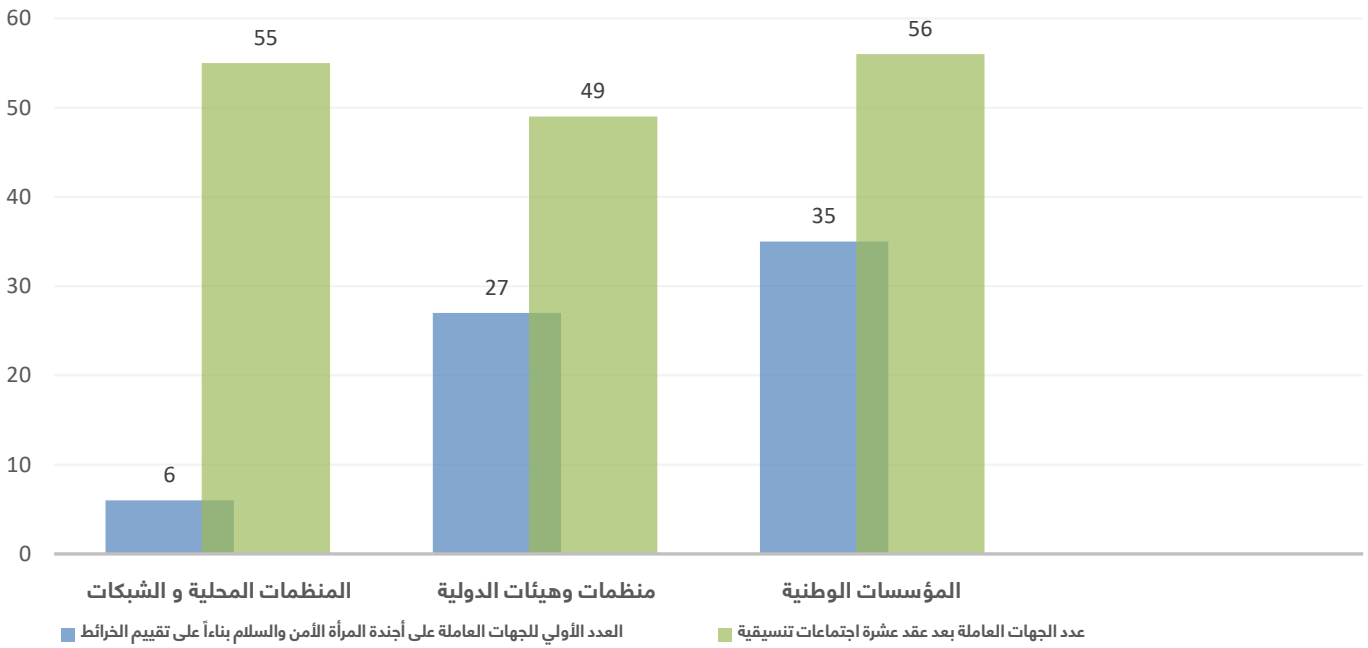
- الحفاظ على آلية التنسيق بين الجهات العاملة على أجندة المرأة والسلام والأمن في العراق .
- تطوير وتنسيق الممارسات المستدامة اجندة المرأة والسلام والأمن
- إبراز مشاركة المرأة في الحياة السياسية وبناء السلام.
- تقديم خطة لدعم مشاركة المرأة في الانتخابات المحلية .
- عرض البرامج التي تدعم مشاركة المرأة في الحياة السياسية والانتخابات.
- وضع توصيات بشأن تعزيز مشاركة المرأة في الحياة السياسية وبناء السلام.

## ملخص تنفيذي

أجرت منظمة تمكين المرأة (WEO) في بداية المشروع تقييماً لتحديد جميع الجهات العاملة على أجندة المرأة والسلام (WPS) والخطة الوطنية للقرار 1325 في العراق. من خلال التقييم، استهدفت منظمة تمكين المرأة الهيئات ذات الصلة بجدول أعمال المرأة والسلام والأمن في جميع أنحاء العراق، بلغ العدد الأولي للجهات الفاعلة التي تم تحديدها في بداية المشروع (68) ولكن بعد عشر اجتماعات تنسيقية، بلغ إجمالي المشاركين (160) على النحو التالي: 55 من المنظمات والشبكات المحلية غير الحكومية، و56 من المؤسسات الوطنية، و49 من الوكالات والمنظمات الدولية كما هو موضح في الشكل(1)

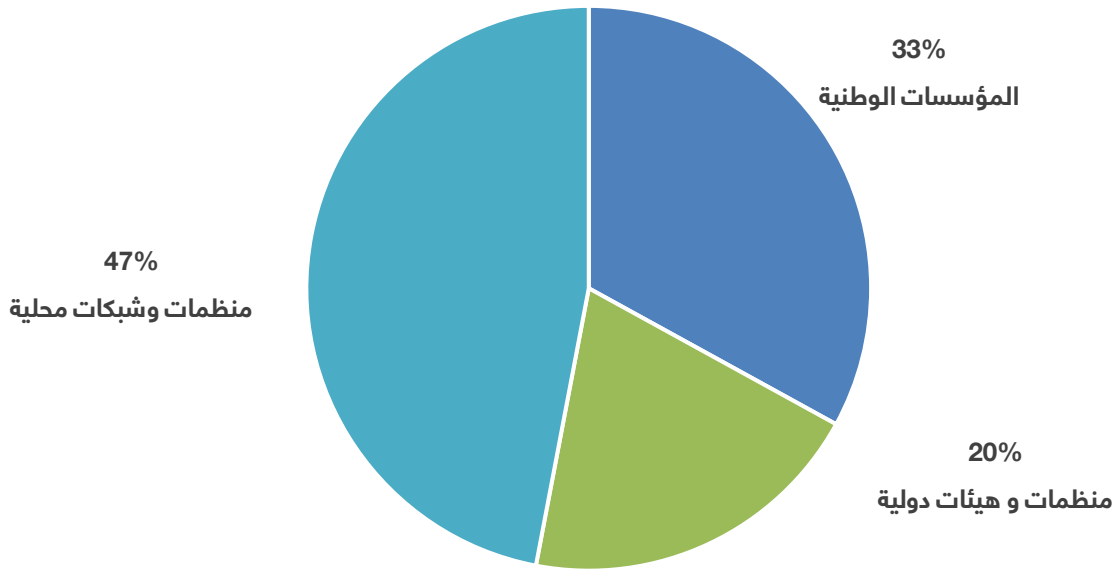
شكلت منظمة تمكين المرأة لجنة استشارية في البداية كانت مكونة من 9 أعضاء استشارية ونحو النهاية أصبحوا 7 أعضاء في اللجنة الاستشارية. يمثلون الهيئات والمنظمات الدولية والمنظمات والشبكات المحلية. وكانت اللجنة الاستشارية مسؤولة عن تقديم الاستشارات والنصائح، وتحديد موضوعات وجدول أعمال الاجتماعات الوطنية، بالإضافة إلى تعزيز العلاقات مع الحكومة الاتحادية.

كجزء من أنشطة المشروع، عقدت منظمة عشر اجتماعات تنسيق وطنية (أربع اجتماعات مباشرة وستة افتراضية) على مدى خمسة عشر شهراً (من تشرين الأول 2022 إلى شباط 2024) بهدف متابعة تقدم تنفيذ أجندة المرأة والسلام والأمن في العراق، وتقديم آلية التنسيق التي ستكون منصة للعمل على أجندة المتعلق بالمرأة والسلام والأمن، والدعوة لتعديل السياسات المتعلقة بحماية ومشاركة المرأة في عملية صنع السلام. كان إجمالي عدد المشاركين في جميع الاجتماعات حوالي 520 شخصاً، حيث بلغت نسبة (40% للجمعيات والشبكات المحلية، و35% للمؤسسات الوطنية، و25% للوكالات والمنظمات الدولية) كما هو موضح في الشكل (2).



الشكل رقم (1)¹

¹ الجهات العاملة على أجندة المرأة والسلام قبل وبعد إجراء عشر اجتماعات تنسيقية



الشكل (2)<sup>2</sup>

خلال الاجتماعات التنسيقية، شاركت الجهات الفاعلة من (الحكومة وصناع القرار والمجتمع الدولي والمجتمع المدني) الإنجازات الرئيسية والتقدم المحرز في تنفيذ أجندة المرأة والسلام والأمن في العراق، بالإضافة إلى تسليط الضوء على التحديات الرئيسية التي تمت مواجهتها خلال التنفيذ والفجوات الموجودة التي تقف وراء ضعف التنسيق بين الجهات الفاعلة.

لم تسلط الاجتماعات التنسيقية الضوء على الإنجازات الرئيسية في تنفيذ أجندة المرأة والسلام والأمن فحسب، بل وفرت أيضاً منصة لمعالجة الأزمات التي تؤثر على النساء والفتيات مثل العنف ضد النساء والفتيات وتغير المناخ، فضلاً عن مناقشة آخر التطورات السياسية (انتخابات مجالس المحافظات) ووضع توصيات لتعزيز المشاركة السياسية للمرأة.

قامت منظمة تمكين المرأة أيضاً بتطوير تقريرين رئيسيين خلال فترة المشروع، حيث شمل الأول ملخصاً للاجتماعات التنسيقية التي عقدت خلال الثمانية أشهر الأولى من المشروع، والثاني هو هذا التقرير الذي يغطي جميع الاجتماعات التنسيقية العشر التي عُقدت على مدى خمسة عشر شهراً. يلخص كل من التقارير الإنجازات والتقدم في أجندة المرأة والسلام والأمن على ثلاثة مستويات (الحكومة، والجمعيات والشبكات المحلية، والوكالات والمنظمات الدولية)، والتحديات الرئيسية والتوصيات لتحسين تنفيذ أجندة المرأة والسلام والأمن في العراق.

أخيراً، أصدرت منظمة تمكين المرأة 3 نشرات ربع سنوية خلال فترة تنفيذ المشروع حول تحديثات التقدم المحرز والأنشطة التي تقوم بها الجهات الفاعلة في تنفيذ أجندة المرأة والسلام والأمن في العراق، النشرات متوفرة بالنسختين العربية والإنجليزية في المرفق.

<sup>2</sup> نسبة المشاركين الفريدين والمتكررين في اجتماعات التنسيق

## المستجدات الرئيسية

النتائج الرئيسية هي التقدم العام المحرز ضمن جدول أعمال المرأة والسلام والأمن في العراق الذي أشارت إليه المؤسسات الوطنية والمنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية والجهات الفاعلة الأخرى خلال الاجتماعات التنسيقية. تم ذكر جميع التحديات والتوصيات من قبل مشاركي اجتماعات التنسيق، ولا تعكس آراء ومساهمات ممثل فردي بما في ذلك منظمة تمكين المرأة وGIZ. تم تقسيم التقدم العام إلى ثماني قطاعات حسب سلسلة المواضيع التي تمت مناقشتها خلال الاجتماعات التنسيقية.

### 1- الحماية: اتخاذ تدابير فعالة للإبلاغ والتدخل ووضع حد للإفلات من العقاب مثل إنشاء آليات لضمان حماية النساء والفتيات

وخاصة داخل مخيمات اللاجئين ومواقع النزوح ومناطق العائدين في العراق. فيما يتعلق بقطاع الحماية، يمكننا أن نلاحظ بعض التقدم الذي أحرزته الجهات الفاعلة في مجال المرأة والسلام والأمن في اتخاذ تدابير فعالة لضمان حماية النساء والفتيات. فيما يلي بعض التقدم الرئيسي الذي تم إقراره ضمن جدول أعمال المرأة والسلام والأمن في العراق والذي أشارت إليه المؤسسات الوطنية والمنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية والجهات الفاعلة الأخرى خلال الاجتماعات التنسيقية:

- مشاركة النساء العراقيات في الحياة السياسية قد ثورت على القيم الاجتماعية ومن المحتمل أن تؤدي إلى تغييرات في نظام الحماية القانونية
- أطلقت المديرية العامة لشؤون الناجيات بالتنسيق مع وزارة العمل والشؤون الاجتماعية عملية التقديم عبر بوابتها الإلكترونية لقانون الناجيات الأيزيديات رقم 8 (قانون الناجيات) الذي صدر في مارس 2021، وهو يوفر تعويضات للناجيات من الاختطاف من المكونات الإيزيدية والشبكية والمسيحية والتركمانية اعترافاً بالإبادة الجماعية التي ارتكبتها تنظيم داعش.
- التنسيق المستمر بين الإدارة العامة لشؤون الناجيات ووزارة الداخلية لحل المسائل المتعلقة ببطاقات هوية الناجيات والوثائق الأخرى، مع وزارة الصحة لإحالة الحالات وتقديم الخدمات الطبية، ومع وزارة التربية والتعليم لفتح مدارس خاصة للناجيين والناجيات.
- يقوم وزارة التخطيط بدراسة أثر الزواج المبكر على التسرب من المدارس، وسيتم إجراء البحث في 13 محافظة، لتحليل سبب الزواج المبكر والممارسات الرئيسية لمعالجة هذه القضية.
- أنشأ المجلس القضائي الأعلى محاكم خاصة للتعامل مع قضايا العنف ضد النساء وسهل إجراءات الإبلاغ لمساعدة النساء المنتهكات على الإبلاغ عن طريق الهاتف. كما وجه المجلس القضائي الأعلى جميع محاكم التحقيق بإحالة ناجيات العنف النسائي أو ملجئ حماية النساء في محافظات (الديوانية، الأنبار، وذي قار).
- لعبت الشرطة المجتمعية والمديرية العامة لحماية الأسرة والطفل من العنف المنزلي التي شكلتها وزارة الداخلية دوراً إيجابياً.
- أسست إدارة تمكين المرأة في محافظة بغداد ست عشرة منتدى نسائياً يعمل على تمكين النساء اقتصادياً واجتماعياً في بغداد.
- أنشأت إدارة تمكين المرأة في محافظة بغداد قنوات اتصال وتنسيق مع الشرطة المجتمعية لحماية النساء من التنمر الإلكتروني والعنف المنزلي.
- تقوم المنظمات غير الحكومية المحلية بالتعاون مع المنظمات الدولية غير الحكومية بتوفير إدارة الحالات والخدمات القانونية والإحالات والدعم النفسي والخدمات الصحية النفسية في جميع أنحاء العراق.
- المنظمات النسائية المحلية والمنظمات الدولية غير الحكومية هي الفاعلين الرئيسيين الذين ينفذون بانتظام برامج الحماية في جميع أنحاء العراق بشكل خاص البرامج المتعلقة بإنهاء العنف ضد النساء والفتيات.
- طورت شبكات القيادات النسائية ووثائق سياسات الحماية، وخارطة طريق تمثل الرؤية المستقبلية للمنظمات غير الحكومية نحو قضايا المرأة مثل حماية النساء والتعليم والصحة والأمن المالي وشاركتها مع الجهات ذات الصلة.
- المنظمات غير الحكومية المحلية والشبكات مشاركة في مراقبة الانتهاكات والنقائص في تنفيذ توصيات اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، ويسهمون بانتظام في تطوير التقارير الظلة لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

■ هناك جهود إقليمية يديرها منظمات غير حكومية دولية لتضمين العراق ضمن مؤشر المراقبة المدنية الإقليمية حول العنف ضد النساء وجدول أعمال المرأة والسلام والأمن، ويعتمد المؤشر منهجية تسجيل كأداة تهدف إلى توفير توثيق عالمي يسمح بإجراء دراسات مقارنة حول القوانين والسياسات العامة والخدمات المتعلقة بالعنف ضد النساء وجدول أعمال المرأة والسلام والأمن.

■ شكلت إحدى المنظمات الدولية طوق "بارول" من 60 ناشطة نسوية من محافظات بغداد والأنبار وكركوك ونيوى وديالى وصلاح الدين، حيث تواصلن مع المواطنين وصناع القرار لتحديد القضايا المشتركة والحلول المحتملة، بالإضافة إلى وضع توصيات سياسية مع التركيز بشكل خاص على تلبية احتياجات النساء والفتيات.

## 2- المشاركة: تعزيز مشاركة المرأة في جميع مستويات صنع القرار، بما في ذلك في المؤسسات الوطنية والإقليمية والدولية؛

وفي آليات منع الصراعات وإدارتها وحلها؛ في مفاوضات السلام؛ في عمليات السلام، بطريقة تعزز بناء السلام في العراق. فيما يتعلق بقطاع المشاركة، فيما يلي بعض النقاط الرئيسية التي أبرزتها المؤسسات الوطنية والمنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية والجهات الفاعلة الأخرى خلال الاجتماعات التنسيقية:

■ في دراسة أجراها صندوق الأمم المتحدة للسكان بالتعاون مع وزارة التخطيط في الحكومة الاتحادية والجهاز المركزي للإحصاء، بخصوص المسح الاجتماعي والصحي المتكامل الثاني للمرأة العراقية (IWISH)، أظهرت النتائج:

1. ان نسبة مشاركة المرأة في البرلمان 29%

2. لا تتجاوز نسبة المشاركة السياسية للمرأة 2.8%

3. تبلغ نسبة مشاركة المرأة في المجتمع المدني والأحزاب السياسية 5.5%

■ نسبة مشاركة النساء في العملية السياسية بدأت ترتفع بعد انتخابات 2005 الى الان، كما موضح في الإحصاءات الأخيرة للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات ادناه:

1. 12% من النساء وكيلات كيانات سياسية

2. 18.5% مراقبات في العملية الانتخابية

3. 5.5% اعلاميات ينقلن الحدث الانتخابي

■ أطلق مجلس الوزراء العراقي استراتيجية المرأة العراقية (٢٠٢٣-٢٠٣٠) التي تضمن مشاركة المرأة في اتخاذ القرارات السياسية.

■ بموجب الأمر الديواني رقم 33 لسنة 2023 وبإشراف مدير عام دائرة الوطنية للمرأة العراقية / الامانة العامة لمجلس الوزراء تم تشكيل لجنة عليا للإشراف على دعم المشاركة السياسية للمرأة وضمان حماية المرأة المرشحة في انتخابات مجالس المحافظات، وتقدم بشكل منتظم تدريبات بناء القدرات للجهات المعنية في مجال دعم دور مشاركة المرأة في الانتخابات وكذلك للمرشحات حول الأمن الشخصي والظهور الإعلامي وإدارة الحملات الانتخابية.

■ ساهمت دائرة الوطنية للمرأة العراقية / الامانة العامة لمجلس الوزراء بتعديل قانون الانتخابات رقم 9 لسنة 2020 لتعزيز وصول النساء الى مجلس النواب العراقي، فضلا عن تعديل قانون المفوضية العليا للانتخابات فيما يعزز من مشاركة النساء في عضوية مجلس المفوضين.

■ تخطط وزارة الدفاع العراقية لإنشاء مركز تدريب عسكري للنساء لزيادة مشاركة المرأة في قطاع الأمن والدفاع وتقليل الوصمة المجتمعية تجاه دور المرأة في الأمن.

■ أنشأت مستشارية الأمن الوطني المنتدى السياسي النسائي لتعزيز المشاركة السياسية للمرأة وتوفير تدريبات على بناء القدرات للمرشحات في إحدى عشرة محافظة.

■ أنشأت بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق مجموعتين استشاريتين نسائيتين، واحدة مقرها في بغداد والأخرى في أربيل. وينشط هذان الفريقان الاستشاريان بشكل كبير في تقديم المشورة والمساعدة التقنية لقيادة البعثة بشأن مختلف القضايا الموضوعية.

- ساهمت إحدى المنظمات غير الحكومية الدولية في بناء قدرات أعضاء الأحزاب في مجال الظهور الإعلامي وإدارة الحملات من خلال برنامج الحزب السياسي وعملت على تعزيز مشاركة المرأة في انتخابات مجالس المحافظات والانتخابات النيابية.
- تعمل الشبكات المحلية بانتظام من خلال عدة مشاريع لضمان نسبة عالية من المشاركة السياسية للمرأة على المستوى النوعي والكمي. وتركز مشاريعهم بشكل رئيسي على الدراسات البحثية وبناء القدرات ورصد وتقييم مشاركة المرأة في مناصب صنع القرار.
- تم تشكيل تحالف محلي لمراقبة الانتخابات ورصد أي انتهاكات بشكل عام وتأثير البيئة الانتخابية على المرأة بشكل خاص، حيث يصدر التحالف تقريراً يتضمن التحديات الرئيسية التي تمت ملاحظتها والتوصيات الرئيسية لمشاركتها مع المفوضية العليا المستقلة للانتخابات.

### -3- الوقاية: تحسين استراتيجيات التدخل في مجال منع العنف ضد المرأة، بما في ذلك عن طريق محاكمة المسؤولين عن

انتهاكات القانون الدولي؛ وتعزيز حقوق المرأة بموجب القانون الوطني؛ ودعم مبادرات السلام النسائية المحلية وعمليات حل النزاعات في العراق. فيما يتعلق بقطاع الوقاية، فيما يلي بعض التقدم الرئيسي الذي أشارت إليه المؤسسات الوطنية والمنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية والجهات الفاعلة الأخرى خلال الاجتماعات التنسيقية:

- يُقدّم وزارة الدفاع العراقية سلسلة من ورش العمل للنساء حول نظام الإنذار المبكر المتحسس للمساواة في المجتمعات المحلية.
- قدّم المجلس الاستشاري للأمن الوطني اثنتان وستين ورشة تدريبية لحماية النساء خلال النزاعات وثلاثة وثلاثين اجتماعاً مع النساء والفتيات في المخيمات بالتعاون مع وزارة الهجرة والنزوح.
- بالإضافة إلى ذلك، أُجريت خمسة وثمانين ورشة تدريبية في ثماني محافظات للطواقم الأكاديمية في المدارس حول قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم ١٣٢٥ والحماية من التنمر الإلكتروني.
- تعمل إدارة تمكين المرأة في محافظة بغداد على إعادة تأهيل دور الأيتام وإصلاح مدارس البنات لضمان بنية تحتية مناسبة.
- تقديم حملات الدعم من قبل مجموعات النساء من خلال اتخاذ تدابير وتدخلات مع صناع القرار لمنع تصاعد النزاعات.
- أنشأت المنظمات غير الحكومية المحلية نظاماً للإنذار المبكر يتألف من مجموعات نسائية تعمل في ثلاث محافظات (نينوى وكركوك وذي قار) مركزاً على اكتشاف تهديدات النزاعات على النساء.
- دعمت الشبكات الوطنية للنساء والمنظمات غير الحكومية جهود وزارة الداخلية لتضمين مفهوم المساواة في الحقوق ضمن سياساتها وتطوير ميثاق السلوك لأفراد قوات الأمن الداخلي وتضمين مادة عن مسار العدالة الجنائية للنساء والفتيات.
- أُجريت سلسلة من الأبحاث والاستطلاعات من قبل الشبكات النسائية المحلية حول العنف ضد النساء ودور الأحزاب السياسية في دعم مشاركة النساء والعنف في النزاعات والرجولة في العراق.
- تقوم إحدى المنظمات الدولية غير الحكومية بدمج أركان جدول أعمال المرأة والسلام والأمن في عملية التصالح المحلية من خلال دمج وسطاء نساء ضمن برنامجها.
- تعمل المنظمات الدولية غير الحكومية مع منظمات حقوق النساء في صنع السياسات ابتداءً من التطوير إلى التقارير، وقد ساهمت في إنشاء فرق العمل.

### -4- التعافي: النهوض بتدابير الإغاثة والتعافي لمعالجة الأزمات الوطنية من خلال عدسة المساواة، بما في ذلك من خلال احترام

الطبيعة المدنية والإنسانية لمخيمات اللاجئين والنازحين، ومراعاة احتياجات النساء والفتيات في تصميم مخيمات اللاجئين والمستوطنات في العراق. بالإشارة إلى قطاع التعافي، فيما يلي بعض النقاط الرئيسية التي أبرزتها المؤسسات الوطنية والمنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية والجهات الفاعلة الأخرى خلال الاجتماعات التنسيقية:

- تعمل وزارة الهجرة والمهجرين العراقية على توفير الخدمات الأساسية للنساء (الدعم النفسي والاجتماعي والقانوني والاقتصادي)، ووضع خطة شاملة للإغلاق مخيمات النزوح وتقديم منح مالية للعائلات المعاوذة العوذة (أربعة ملايين دينار عراقي لكل عائلة).
- اعتمدت وزارة الهجرة والنزوح العراقية أيضًا برامج إعادة التأهيل الاقتصادي، حيث تم إطلاق 332 مشروعًا يهدف إلى التأهيل النفسي وإعادة الإدماج لضمان العوذة الآمنة
- تم تخصيص ميزانية قدرها خمسة وعشرون مليار دينار عراقي للمديرية العامة لناجيات الإيزيديين، لدفع رواتب الناجيات (800,000 دينار عراقي شهريًا).
- تساهم إدارة تمكين المرأة في محافظة بغداد في تمكين النساء اقتصاديًا واجتماعيًا، بالإضافة إلى إعادة تأهيل دور الأيتام ومدارس الفتيات لضمان البنية التحتية المناسبة.
- يعاني عمليات الإغاثة والتعافي من البطء بسبب العقبات والانتكاسات السياسية والاقتصادية والأمنية.
- تقوم منظمات غير حكومية دولية بتنفيذ برامج حقوق متساوية لدعم النساء الضعيفات، وناجيات العنف، والنساء من الأقليات، وقادة المجتمع المدني النسائي، والصحفيات، والنشطاء، والسجينات النسائيات، ومقدمات الخدمات وعاملات الملاجئ
- تقوم المنظمات غير الحكومية المحلية بتنفيذ مشاريع معيشية في المناطق المحررة من تنظيم الدولة الإسلامية لتعزيز تمكين النساء اقتصاديًا
- تملك إحدى المنظمات الغير حكومية المحلية مراكز استماع وتدعم ناجيات النساء اللاتي يعيشن في المناطق المحررة من خلال تمويل الأعمال التجارية الصغيرة.
- تقوم إحدى منظمات الإغاثة الدولية غير الحكومية بتنفيذ مشاريع معيشية لدعم النساء الضعيفات وناجيات العنف في بغداد وكركوك وبنوى وسنجان

- 5- التشريعات:** هناك حاجة إلى إلغاء الأحكام التمييزية ضد المرأة لضمان مشاركة المرأة في الحياة العامة والسياسية، ودعمها في تولي دور فعال في عمليات ومناصب صنع القرار، وتعزيز حقوقها المتساوية، واستعادة دورها الاجتماعي والاقتصادي في العراق. فيما يتعلق بقطاع التشريعات، فيما يلي بعض التقدم الرئيسي الذي تم إحرازه والذي أشارت إليه المؤسسات الوطنية والمنظمات غير الحكومية المحلية والدولية والجهات الفاعلة الأخرى خلال الاجتماعات التنسيقية:
- تصريح قوانين للنساء العراقيات في السنوات الأخيرة، بما في ذلك قانون ناجيات النساء الإيزيديات، مع بذل جهود لتعديل القانون لزيادة المجموعة المستهدفة وتحسين الإجراءات في هذا الصدد.
  - أثر النظام الانتخابي على إنجازات النساء في تأمين مواقع متقدمة في الانتخابات. ومع ذلك، انخفضت النسبة في انتخابات المجالس المحلية بسبب التغييرات في عملية عد الأصوات من خلال اعتماد طريقة سانت لاغو.
  - يناقش البرلمان العراقي قانون المساعدة القانونية الذي يهدف إلى ضمان الوصول المتساوي إلى العدالة من خلال التمثيل القانوني وزيادة الوعي، على وجه الخصوص لأولئك الذين لا يمكنهم تحمل تكاليف التمثيل القانوني، مثل ناجيات العنف الأسري، والنازحات الداخليات، والأشخاص الذين يتلقون مساعدات حماية، وأرامل الشهداء. سيوفر القانون الغطاء لإنشاء مراكز المساعدة القانونية لدعم الفئات الضعيفة المذكورة أعلاه.
  - وجه المجلس القضائي الأعلى جميع محاكم التحقيق بإعادة تنشيط القانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٩٩، الذي يمنع احتجاز النساء في الحالات غير المقصودة خلال مراحل التحقيق والمحاكمة، بالإضافة إلى إعادة تنشيط القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٩٩، الذي يستثني النساء من الاحتجاز بناءً على القانون رقم ١٣٢.
  - شكّل المجلس القضائي الأعلى لجنة من القضاة لمراجعة قانون العقوبات وتحرير جميع المواد التمييزية ضد النساء (مثل المادة ٤١ التي تسمح بمعاقبة الزوج لزوجته
  - تقوم الشبكات النسائية المحلية والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية غير الحكومية بالترويج من خلال برامجها لتعديل القوانين التمييزية، بالإضافة إلى حملاتها التوعوية لتشريع قانون لوقف العنف ضد النساء والفتيات.



- تعمل إحدى شبكات النساء على الترويج لتغيير المناهج التعليمية لتكون أكثر حساسية للمساواة، بالإضافة إلى حملتها لتعديل القانون رقم ٣٧ لسنة ٢٠١٥ لحماية النساء في أماكن العمل، وتوفير خط ساخن لتلقي الشكاوى في حالات التحرش، وتعزيز حقوق النساء.
- تسعى الشبكات النسائية المحلية نحو تفعيل القوانين التي تحد من القتل والاتجار بالنساء خاصة في قضايا الزواج المؤقت والزواج المبكر وزواج العشائر.
- أطلقت إحدى المنظمات الدولية غير الحكومية بالتعاون مع منظمة المجتمع المدني دليل تدريبي على الموازنة التي تستجيب للمساواة، بهدف توفير أدوات واضحة وعملية لأولئك العاملين في مجال وضع الموازنات لدمج مفهوم الحقوق المتساوية والقضايا في المؤسسات العامة، والدعوة إلى تخصيص الأموال للمشاريع التي تدعم الفرص المتساوية للرجال والنساء.

**6- التوعية:** إن تعزيز حقوق المرأة في العراق يشمل جهات فاعلة وقطاعات متنوعة ويتطلب نهجا شاملا، وقنوات اتصال بين الوزارات والمؤسسات، وحوار مستدام وشراكة بينها وبين منظمات حقوق المرأة، التي تركز نفسها لوضع حد للتمييز ضد المرأة. كما يشمل رفع مستوى الوعي وتمكين المرأة وتعزيز قدراتها من خلال نهج قائم على الحقوق. فيما يتعلق بقطاع التوعية، فيما يلي بعض النقاط الرئيسية التي أبرزتها المؤسسات الوطنية والمنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية خلال الاجتماعات التنسيقية:

- الأثر الكبير لبرامج بناء القدرات في تعزيز ورفع الوعي بأهمية مشاركة النساء في الانتخابات والمناصب القرارية .
- زيادة واضحة في حملات التوعية حول الحماية من التنمر الإلكتروني وأمان الشبكات الإلكترونية.
- تمت مبادرات جزئية في بعض المناطق لزيادة الوعي بنظم الإنذار المبكر ومراقبة النزاعات والأزمات .
- تعمل وزارة الدفاع العراقية على إجراء ورش عمل وجلسات تدريب مع حلف شمال الأطلسي ومنظمات أخرى لتعزيز الوعي بحقوق النساء وتعزيز المساواة والعدالة في قطاع الأمن .
- تشجع وزارة الدفاع العراقية المشاركة النسائية في التخطيط وحملات التوعية لمكافحة التطرف العنيف في المجتمعات المحلية.
- تقوم المنظمات غير الحكومية المحلية والشبكات بتنفيذ حملات توعية في المجتمعات المحلية حول أهمية دور النساء والقيادة في المجتمع، ومخاطر العنف ضد النساء، والقوانين المحلية المتعلقة بحقوق النساء .
- تعمل إحدى المنظمات الدولية غير الحكومية مباشرة مع المفوضية العليا المستقلة للانتخابات لرفع الوعي للرجال والنساء للتصويت بشكل مستقل ومستنير .
- تقوم إحدى المنظمات الدولية غير الحكومية بتنفيذ حوار حول التماسك الاجتماعي بين المجتمعات العراقية، وحوار مع النساء وزعماء القبائل والديانات من مختلف أنحاء العراق، حول مواضيع تتعلق بالتعايش السلمي بهدف بناء الثقة وزيادة المعرفة بين الطرفين .
- نجحت إحدى المنظمات الدولية غير الحكومية ضمن برامج المصالحة في جمع تعهدات من أكثر من ٣٠٠ قائد قبلي، لوقف الممارسات السلبية مثل المطالبة بالدية أو استخدام النساء للزواج التعويضي.
- نفذت مبادرة رياضية من قبل إحدى منظمات المجتمع المدني المحلية (بطولة كرة القدم) ل١٥٠ امرأة تعيش في غرب الموصل، لرفع الوعي بأهمية مشاركة النساء في الرياضة.

**7- التمكين:** تمكين أصحاب المصلحة بشأن القوانين والأطر الدولية والوطنية المتعلقة بحماية حقوق المرأة وخاصة أجنحة المرأة والسلام والأمن وقرار مجلس الأمن رقم 1325 الذي يؤكد أن جهود السلام والأمن تكون أكثر استدامة عندما تكون المرأة شريكة على قدم المساواة في منع الصراع العنيف في العراق. فيما يتعلق بقطاع التمكين، فيما يلي بعض النقاط الرئيسية التي أبرزتها المؤسسات الوطنية والمنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية والجهات الفاعلة الأخرى خلال الاجتماعات التنسيقية:

- تقوم وزارة الدفاع العراقية بتقديم سلسلة من التدريبات للمحققات والمدعيات للعمل في أنظمة العدالة، بالإضافة إلى إجراء ورش عمل حول حقوق النساء وقوانين الحماية الدولية للكوادر العسكرية
- تقوم المنظمات غير الحكومية الدولية بتوفير برامج تعزيز القدرات للمنظمات المدعومة من قبل النساء والعاملة على تنفيذ الخطة الوطنية للقرار 1325 وتنفيذ جدول أعمال المرأة والسلام
- تقوم المنظمات غير الحكومية المحلية العاملة على تنفيذ الخطة الوطنية للقرار 1325 وتنفيذ جدول أعمال المرأة والسلام بتوفير سلسلة من ورش العمل للمؤسسات الحكومية حول الإطار الدولية والمحلية المتعلقة بجدول أعمال المرأة والسلام وحقوق النساء .
- تقوم المنظمات غير الحكومية الدولية بتقديم ورش عمل تدريبية لموظفي الوزارات بهدف زيادة أداء النساء في الأدوار القيادية داخل المؤسسات الحكومية وتعزيز معرفتهم بقرار مجلس الأمن رقم 1325.
- عززت منظمات غير الحكومية الدولية مشاركة النساء ودعمت المرشحات في الانتخابات البرلمانية الأخيرة من خلال بناء قدراتهن من خلال تقديم سلسلة من التدريبات حول التشريعات وأهمية قيادة النساء في الحوكمة
- نفذت المنظمات غير الحكومية برامج قيادية لمنظمات حقوق النساء ساهمت في تبادل التجارب في الدعوة بين نساء الناشطات والشباب من مختلف أنحاء العراق
- قامت إحدى المنظمات الدولية غير الحكومية بإطلاق برنامج يحمل اسم "النساء يقودن الطريق إلى السلام في العراق" بهدف المساهمة في تحقيق السلام والأمن المستدامين، من خلال دعم 36 منظمة وبناء قدراتها لتنفيذ برامج جدول أعمال المرأة والسلام بشكل مستقل.
- قامت إحدى المنظمات الدولية غير الحكومية بإطلاق برنامج يستمر أربع سنوات يهدف إلى تعزيز مشاركة النساء والشباب ذات المغزى والدائم في تعزيز السلام والأمن الشامل في العراق، وسيعزز البرنامج تأثير الشباب ونساء بناء السلام على المستوى المحلي ويعزز الاندماج الواسع لبناء السلام على المستوى المحلي في المؤسسات البلدية والوطنية.

- 8- تغير المناخ:** يشكل تغير المناخ تحدياً كبيراً للاحتياجات الإنسانية في العراق، وقد أثر سلباً على نوعية الحياة، وخاصة بالنسبة للنساء والفتيات حيث يتأثرن بشكل غير متناسب بتغير المناخ بسبب عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. هناك حاجة إلى نهج شامل لمعالجة المخاطر الأمنية المتعلقة بالمناخ في العراق، بالإضافة إلى تعزيز مشاركة المرأة في تخطيط الخطط والاستراتيجيات الوطنية البيئية. فيما يتعلق بقطاع تغير المناخ، فيما يلي بعض النقاط الرئيسية التي أبرزتها المؤسسات الوطنية والمنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية والجهات الفاعلة الأخرى خلال الاجتماعات التنسيقية:
- تخطط وزارة الهجرة والنزوح العراقية لتنفيذ مشاريع تشمل خطة شاملة لمكافحة التصحر والجفاف والتهجير من مناطق المستنقعات .
  - غياب خطة استجابة وتعافي للتهجير القسري بسبب التغير المناخي، بالإضافة إلى عدم مراعاة احتياجات النساء في الأمن الغذائي والصحة الإنجابية .
  - يبلغ نسبة تقريبية 80% من النازحين بسبب التغير المناخي من النساء، وقد أظهرت الدراسات أن النساء يتأثرن بنسبة 14% أكثر من الرجال بالعواقب السلبية للتغير المناخي .
  - تأثير التغير المناخي على ظروف حياة النساء في المستنقعات الموجودة في الأجزاء الجنوبية من العراق، حيث يوجد نقص في المياه وجفاف المزارع مما يؤدي إلى خسائر اقتصادية خطيرة ومعاناة شديدة .
  - شكلت وزارة البيئة فريقاً وطنياً (على ما يبدو يتألف من النساء) للحد من التلوث ودعم مصادر الطاقة، ويتألف الفريق من لجان في جميع محافظات العراق لمعالجة قضايا التغير المناخي، ودعم مصادر الطاقة البديلة، ورفع الوعي حول حماية البيئة .
  - قامت إحدى الوكالات الدولية بالتعاون مع المؤسسات الوطنية وأجرت استطلاعاً حول تأثير التغير المناخي بشكل خاص (التصحر والجفاف) على الفئات الضعيفة بما في ذلك النساء في المستنقعات في الأجزاء الجنوبية من العراق.

## تحديات تنفيذ أجندة المرأة والسلام والأمن

فيما يلي اهم التحديات الرئيسية التي تم ذكرها في جميع الاجتماعات:

- فجوة التنسيق بين الجهات الفاعلة التي تعمل على تنفيذ أجندة المرأة والسلام والأمن.
- الحاجة إلى آلية مراقبة وتقييم شاملة لتنفيذ أجندة المرأة والسلام والأمن في العراق.
- تخصيص ميزانية غير كافية (قصيرة الأمد) لتنفيذ البرامج المتعلقة بجدول أعمال المرأة والسلام والأمن.

### تحديات تتعلق بقطاع الحماية:

- الإجراءات المؤسسية الضعيفة المتعلقة بالحماية القانونية والبنية التحتية اللازمة لحماية النساء من العنف .
- قنوات الحماية والشكوى والإبلاغ الضعيفة في المؤسسات العامة والخاصة لحماية النساء من العنف والتحرش
- غياب مؤشرات المراقبة يعوق إنشاء نظم التحذير المبكر لمنع النزاعات والانتهاكات.
- بيانات غير كافية تتعلق بتدابير وسياسات حماية النساء ، لا سيما العنف الأسري .
- زيادة كبيرة في عدد النساء الضحايا للعنف الأسري بسبب غياب تشريعات العنف الأسري.
- تتسبب الصراعات القبلية في عواقب خطيرة على أمن وحماية النساء .
- نقص الأمن وخدمات الصحة التناسلية وغياب الوثائق الرسمية هي من بين التحديات التي تواجه النساء العائدات إلى المناطق المحررة
- تفعيل غير الكامل للملاجئ في محافظات العراق لتوفير ضمانات الحماية من القتل أو العنف الأسري .
- هناك عقبات اجتماعية تواجه
- إدماج الرجال والنساء ذوي الإعاقة في المجتمع ، حيث تفتقر جميع المؤسسات والخدمات العامة والخاصة إلى الوصول والبنية التحتية المناسبة.

### تحديات تتعلق بقطاع المشاركة السياسية:

- نقص الإرادة السياسية لتفضيل قضايا النساء ، ودعم تشريع قوانين جديدة ، وإشراك النساء في المناصب القرارية
- قاعدة بيانات غير كافية تتعلق باحتياجات النساء ضمن المؤسسات الحكومية ، بالإضافة إلى بيانات وتحليلات محدودة
- لمشاركة النساء العراقيات في العملية السياسية بعد عام 2003 .
- تفتقر وزارة الصحة العراقية إلى مديرات نساء أو مسؤوليات رفيعات المستوى ، مما يوضح وجود فجوة واضحة في مشاركة النساء في المناصب القرارية .
- يبلغ العدد الإجمالي للنساء في وزارة الدفاع 3,683 ، منهن فقط 782 ضابطة ، مما يشير إلى نقص كبير في مشاركة النساء في قطاع الأمن .
- هناك ستة أحزاب يتزعمهن نساء فقط من بين 305 أحزاب مسجلة في دائرة الأحزاب السياسية للهيئة العليا المستقلة للانتخابات .
- 4% من النساء يقومن بتفويض أفراد أسرهن الذكور بالتصويت نيابة عنهن خلال الانتخابات ، وفقاً لدراسة أجرتها مركز دراسات المرأة في جامعة بغداد
- معظم المرشحات لمنصب في حزب أو وزارة لا يتم اختيارهن بناءً على الكفاءة والخبرة .
- مشاركة النساء في عملية التفاوض في الغالب تكون رمزية ، حيث لا تسهم النساء بشكل معنوي ولا يتم منحهن المساحة للتعبير عن آرائهن في القرارات الأساسية وصنع السياسات العامة .
- يعكس معظم النساء صوت أحزابهن (لا يروجن بالضرورة لحقوق النساء) ، وفي بعض الأحيان يتم توجيه النساء لإرضاء صوت المجتمع الدولي .
- هناك عنف سياسي منهجي للاستبعاد النساء عن المشاركة السياسية ، خاصة إذا تعارضن مع الاتجاهات السياسية لبعض الجماعات المتطرفة .

- البيئة السياسية والاجتماعية والاقتصادية غير آمنة لمشاركة النساء بشكل فعّال بشكل عام، وبرامج تحليلية/سياسية بشكل خاص .
- نقص التضامن بين المرشحات النساء، وأعضاء البرلمان النساء، والناخبات النساء

### تحديات تتعلق بقطاع الوقاية:

- غياب الخطط الخاصة بالوقاية ورصد النزاعات وتأثيرها على اوضاع المرأة العراقية.
- التعثر في اقرار الاجراءات والتشريعات الخاصة بتمكين النساء وتعزيز العدالة بين الجنسين.
- تشكل القضايا والمخاطر الأمنية عائق كبيراً أمام تنفيذ البرامج المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في مناطق محددة من العراق وخاصة في المحافظات الجنوبية.
- ارتفاع المخاطر التي تواجه المنظمات النسائية والناشطين العاملين في برامج منع التطرف العنيف في العراق.

### تحديات تتعلق بقطاع الإنعاش والإغاثة:

- إغلاق المخيمات وعدم مراعاة المخاطر والتحديات التي تواجهها النساء في مناطق العودة.
- غياب الإحصائيات والبيانات يؤثر على خطط الإغاثة والتعافي .
- إغلاق المخيمات وفشل في ملاحظة المخاطر والتحديات التي تواجه النساء في مناطق العودة .
- تخطيط غير كافٍ لاستخدام الدروس المستفادة من التهجير لإعداد خطة لتجنب الكوارث والأزمات وتأثيرها على النساء.
- عدم تضمين العائلات، خاصة النساء والأطفال الذين نزحوا داخلياً نتيجة للتغير المناخي، في أي استجابة حكومية للإغاثة
- بنية تحتية ضعيفة تأخذ بعين الاعتبار احتياجات النساء للتعافي والإغاثة، خاصة فيما يتعلق بالأمن الغذائي والصحة التناسلية
- غياب برنامج استجابة للصدمات، حيث تكون النساء والأطفال الأكثر تأثراً بالنزاعات المسلحة والحروب.

### تحديات تتعلق بقطاع التشريعات:

- طبقاً لدراسة أجراها مركز دراسات المرأة في جامعة بغداد، فإن قانون الانتخابات يفتقر إلى مواد تحظر العنف ضد المرأة أثناء الانتخابات، مما أدى إلى الإبلاغ عن العديد من الانتهاكات والتهديدات للمرشحات وأنصارهن في الانتخابات الماضية.
- قانون سانت-ليغو (النظام النسبي) فيه غبن لحقوق المرأة ومشاركتها في السلطة التشريعية.
- لم يذكر قانون الاحزاب السياسية النسبة التي يجب ان تمثلها المرأة و ان جملة "مراعاة التمثيل النسوي" المذكورة في القانون لا تلزم الحزب والكتل السياسية بوجود النساء في مواقع صنع القرار.

### تحديات تتعلق بقطاع التوعية والتمكين:

- لا يزال الموقف النمطي للمجتمع يشكل عائقاً أمام تنفيذ البرامج المتعلقة بأجندة المرأة والسلام والأمن.
- اتهام منظمات المجتمع المدني بتنفيذ برامج وتلقي أموال دون أن يكون لها تأثير ملموس على وضع المرأة.
- البيروقراطية تحد من دور المجتمع المدني والمنظمات الدولية في تنفيذ أجندة المرأة والسلام والأمن.
- لدى أصحاب المصلحة أولويات وقدرات مختلفة في مناطق مختلفة من العراق، ويمثل هذا التباين تحدياً أمام المنظمات غير الحكومية الدولية عندما تخطط لبرامج لدعم المنظمات المحلية والشركاء الآخرين.

## تحديات تتعلق بقطاع التغيير المناخي:

- لم يتم تخصيص ميزانية طوارئ وأموال محدودة لتنفيذ برامج حماية البيئة ومكافحة تغير المناخ.
- غياب خطة الاستجابة والتعافي من النزوح القسري بسبب تغير المناخ، وعدم مراعاة احتياجات المرأة في الأمن الغذائي والصحة الإنجابية.

## التوصيات

خلال الاجتماعات التنسيقية، خرج المتحدثون المشاركون في الجلسات من (المؤسسات الوطنية، ومنظمات المجتمع المدني، والشبكات، والمنظمات الدولية غير الحكومية، وغيرها من الجهات الفاعلة) بالتوصيات الرئيسية المذكورة أدناه، والتي تم تقسيمها فيما بعد إلى ثماني قطاعات حسب سلسلة المواضيع التي تمت مناقشتها خلال الاجتماعات التنسيقية:

### 1- الحماية:

- تطوير وإنشاء أنظمة وإجراءات للإبلاغ عن حالات العنف والتحرش في جميع البيئات للحد من انتهاكات حقوق النساء
- توفير إطارات حكومية رسمية تشجع المنظمات المدنية على مكافحة العنف الرقمي والتحرش الإلكتروني وخطاب الكراهية .
- إنشاء صندوق دعم لبرامج حماية النساء .
- رصد وسائل الإعلام والمجتمع المدني لمراقبة أي انتهاكات لحقوق النساء .
- إنشاء فرق متعددة التخصص تتألف من المحامين والنشطاء والأكاديميين لدراسة أسباب وآثار تجارة النساء .
- إنشاء نظام تحذير مبكر ودمج النساء في تلك الأنظمة، خاصة في منع النزاعات .
- اعتماد مدونة سلوك حساسة للمساواة في المؤسسات العامة والقطاع الخاص لمنع التحرش والانتهاك الجنسي، وفي الانتخابات لتعزيز حماية المرشحات الإناث .
- إنشاء آليات حماية لضمان مشاركة آمنة للنساء في الانتخابات .
- الدعوة إلى تطوير شامل للبنية التحتية والوصول والخدمات الحساسة لاحتياجات ذوي الإعاقة في المباني والمرافق العامة داخل جميع المؤسسات الحكومية، خاصة مراكز الاقتراع .
- تفعيل قانون التعليم الإلزامي من خلال تنفيذ إجراءات صارمة لمنع الفتيات من الانسحاب من المدرسة.

### 2- المشاركة:

- إنشاء آليات وتعزيز إمكانية وصول النساء إلى المناصب القرارية في السلطات الثلاث (القضائية، والتشريعية، والتنفيذية)، وتمكينهن سياسياً وقانونياً من خلال برامج مستدامة .
- وضع توجيهات في كل وزارة تحدد دور ومسؤوليات النساء في المناصب القيادية العليا والإدارية .
- إنشاء منصة وطنية توفر قاعدة بيانات متكاملة لرصد مشاركة النساء في الأحزاب السياسية والانتخابات البرلمانية ومختلف القطاعات. تفعيل وتنفيذ الاتفاقيات والقرارات الدولية التي صادقت عليها العراق ومراقبة تنفيذها بالتعاون مع اللجنة الوطنية للمرأة ولجنة المرأة في البرلمان .
- التنسيق الفعال بين الشبكات العاملة في تنفيذ قرارات مجلس الأمن الدولي 1325 و2250 لتعزيز مشاركة النساء والشباب في بناء السلام والأمن .
- قانون الأحزاب السياسية: تحديد معايير لمشاركة النساء ومنهن مساحة أوسع في العملية السياسية وممارسة عمل الأحزاب .
- تعزيز التضامن بين النساء من خلال استهداف النساء في المجتمع أثناء إجراء حملات انتخابية للمرشحات النسائيات .
- توثيق الممارسات الجيدة والدروس المستفادة لمشاركة النساء في المفاوضات السياسية بعد عام 2003 .

- إنشاء فضاءات لتبادل الخبرات بين النساء العراقيات ونساء من المنطقة العربية من خلال شبكة النساء الوسيطات العربية التي تأسست بدعم من جامعة الدول العربية بالتعاون مع الأمم المتحدة للمرأة.

### 3- الوقاية:

- اعتماد منهجية التخطيط القائمة على الأدلة والمؤشرات الناتجة عن الأبحاث في مجال المرأة والسلام والأمن .
- تعزيز التنسيق بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان لتنفيذ اجندة المرأة والسلام والأمن بفعالية .
- تشكيل مجموعة من المنظمات العاملة في مجال المرأة والسلام والأمن لتبادل المعلومات وتبادل الخبرات وتوحيد الجهود لإنشاء وتطوير آليات الشبكة والتنسيق على الصعيدين الوطني والإقليمي
- • تعزيز التدابير الوقائية والسياسات داخل المؤسسات الحكومية من خلال توفير آليات الإبلاغ والشكاوى .
- تعزيز ودعم هيكل وطني مسؤول عن تنفيذ جميع الاستراتيجيات والخطط الوطنية المتعلقة بالمرأة .
- تدريب النساء والفتيات على آليات التحضير للنزاع والتخفيف من تأثيره عليهن .
- بناء وتعزيز قدرات النساء في نظام الإنذار المبكر واستخدام دليل وزارة التربية في المؤسسات الحكومية الأخرى .
- تفعيل التزام بالمعايير الدنيا للتعامل مع ناجيات العنف بالشراكة مع الشرطة المجتمعية، ووزارة الداخلية، وقطاعات الاستجابة للعنف .
- الاستمرار في دعم واستثمار الشابات من خلال تنفيذ برامج مع المنظمات المحلية .
- توفير حوافز ومنح مالية للأطراف التي تدعم مشاركة النساء وضمان المساواة في الدعم والظهور الإعلامي والتمكين وبناء القدرات

### 4- التعافي

- وضع خطط استجابة مستقبلية حساسة لاحتياجات النساء من خلال استخدام الدروس المستفادة من التهجير القسري .
- إقامة إجراءات حكومية شاملة مع ميزانية حساسة للمساواة والعدالة بين الرجال والنساء لتحسين خدمات قطاع الأمن الغذائي والصحة التناسلية .
- تقديم خدمات الدعم النفسي والقانوني من قبل المؤسسات الحكومية والحفاظ على برامج الدعم النفسي من قبل المنظمات المحلية والدولية .
- تفعيل استراتيجيات الحكومة المعنية بمكافحة الفقر وضمان مشاركة القطاع الخاص في توفير فرص عمل للعاطلين عن العمل .
- توظيف أهداف الإنمائية المستدامة بناءً على أولويات واحتياجات المجتمعات المحلية في العراق.
- الدعوة إلى تطوير بنية تحتية شاملة وخدمات لتلبية احتياجات النساء ذوات الإعاقة .
- دعم سبل المعيشة للناجيات النساء من خلال توفير مشاريع توليد الدخل والصناديق الصغيرة والقروض.

### 5- التشريعات

- ضرورة تشريع قانون مناهضة العنف الأسري لحماية النساء من العنف الأسري.
- إنشاء قاعدة بيانات شاملة لتوثيق نتائج كافة البرامج التي تنفذها الحكومة ومنظمات المجتمع المدني، والدعوة إلى أن تراعي الإحصائيات الصادرة عن الجهات القضائية مراعية للمساواة بين الرجل والمرأة.
- مراجعة قانون العقوبات والتشريعات التمييزية لتحقيق المساواة بين الرجل والمرأة، والعمل على تشريع قوانين لمعالجة الانتهاكات الإلكترونية ضد النساء.
- إطلاق حملات مناصرة لاعتماد ميزانية مستجيبة للمساواة.
- تعزيز إدارات تمكين المرأة لتصبح مديريات ذات صلاحيات وموارد أكبر.
- إشراك منظمات المجتمع المدني في عملية صياغة قانون المساعدة القانونية.

- الحاجة إلى خطة خاصة بقرار الأمم المتحدة رقم 2250 مع تخصيص ميزانية لتنفيذه، ودعم التنسيق بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان في تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 2250.
- الدعوة إلى تعديل قانون الانتخابات وعودة نظام الصوت الواحد غير القابل للتحويل لضمان حقوق المرأة ومشاركتها في السلطة التشريعية.
- الدعوة إلى تشريع قانون حماية المرأة والعمل على تعديل قانون العقوبات من خلال تشديد العقوبة على العنف الممنهج ضد المرشحات، وكذلك تفعيل دور القضاء في ملاحقة الانتهاكات التي تتعرض لها النساء في المشاركة السياسية والانتخابات.
- تعديل النقطة الأولى من المادة الحادية عشرة من قانون الأحزاب السياسية والتي تنص على "مراعاة التمثيل النسائي" وإلزام الحزب بأن يكون ثلث النساء على الأقل في الهيئة العامة والهيئة الإدارية للحزب.
- تعديل قانون المفوضية العليا المستقلة للانتخابات وضمان ألا تقل نسبة النساء في مناصب صنع القرار عن الثلث.

## 6- التوعية

- المزيد من الجهود لتوعية المجتمع بأهمية مشاركة المرأة وتغيير النظرة النمطية لدور المرأة في بناء الأمن والسلام.
- تعزيز دور الشبكات الإعلامية العراقية للتركيز على قضايا المرأة وضرورة المشاركة السياسية للنساء.
- التنسيق مع وسائل الإعلام لنشر الوعي وآليات الدفاع عن النفس واتخاذ الإجراءات القانونية التي تحمي المرشحة من التنمر والتشهير.
- إشراك الرجال في حملات وبرامج المناصرة لدعم تنفيذ أجندة المرأة والسلام والأمن.
- التنسيق مع وسائل الإعلام لنشر الوعي وآليات الدفاع عن النفس واتخاذ التدابير القانونية التي تحمي المرشحة الإناث من التنمر والتشهير.

## 7- التمكين

- الاستمرار في دعم وبناء قدرات المنظمات المحلية، وخاصة المجموعات النسائية والشبابية الناشئة، وإشراكها في عملية صنع القرار ومتابعة وتقييم البرامج المتعلقة بالأجندة، والعمل على تحديد الأولويات المشتركة والتعاون من أجل تحقيق أهدافها.
- توفير ورش عمل تدريبية شاملة للموظفين العاملين في الملازمات الامنة للنساء في العراق.
- هناك حاجة إلى المزيد من البرامج والدعم للمنظمات المحلية العاملة في وسط وجنوب العراق.
- تقديم دورات تدريبية مكثفة للمرشحات وتوعيتهن بالروى السياسية اللازمة بالتنسيق مع المفوضية العليا للانتخابات.
- وضع الخطط والآليات المناسبة للتهيئة الهادفة للمشاركة السياسية للنساء.

## 8- تغير المناخ

- دمج النساء في برامج التكيف مع تغير المناخ على مستوى الحكومة لضمان تلبية متطلبات النساء واحتياجاتهن في الخطط الحكومية
- إشراك المرأة بشكل فعال في كافة مراحل التخطيط والتنفيذ والتقييم لجميع الخطط والمشاريع البيئية والاقتصادية.
- زيادة مشاركة المرأة في مناصب صنع القرار بنسبة 1% ستخفض انبعاث ثاني أكسيد الكربون بنسبة 0.5%.
- تفعيل دور المجتمع المدني في نشر الوعي حول حماية البيئة.
- اعتماد ميزانيات تراعي المساواة مخصصة لمشاريع تغير المناخ.
- الدعوة إلى استخدام مصادر الطاقة البديلة الصديقة للبيئة.
- تفعيل الاستراتيجيات التي وضعتها الدولة لمواجهة الفقر وتوفير فرص العمل من خلال تفعيل القطاع الخاص.